قياس مدى إدراك مسئولي الائتمان المصرفي في البنوك السعودية لإجراءات المحاسبة الإبتكارية(*)

الأستاذ الدكتور/ ناصر خليفة عبدالمولي(**)
الدكتور/ إبراهيم علي اللحيدان(***)

مقدمـــة

تقوم بعض الشركات المساهمة باستغلال بعض الطرق والإجراءات المحاسبية لإحداث تضليل متعمد لقوائمها المالية وإظهار نتائج غير حقيقية، وترتب علي تلك الممارسات إما ظهور أرباح غير حقيقية وتوزيع أرباح هي في الحقيقة من رأس المال، أو تحقيق خسائر وهمية تؤدي إلى انخفاض أسعار الأسهم والأضرار بمصالح العديد من الأطراف المهتمة بهذه المنشآت، وقد ترتب على الحالة الأولي وهي حالة تحقيق أرباح غير حقيقية انهيار العديد من الشركات العملاقة مثل انرون وورلد كوم وزيروكس وغيرها.

وقد عرفت الأساليب المشار إليها بأساليب المحاسبة الخلاقة **Creative Accounting** أو المحاسبة الابتداعية أو الابتكارية، وبالطبع فإنه لا يتم الإفصاح عن هذه الأساليب التي تتم إما بتواطؤ من مراجع الحسابات مع الإدارة أو لفشله أصلا في اكتشافها، ويمكن اعتبار تلك الإجراءات نوعاً من الغش الذي يسأل عنه المراجع والذي يكبد المنشآت خسائر كبيرة، فلقد تكبد الاقتصاد الأمريكي على سبيل المثال ١٨٦ بليون دولار سنوياً وهو ما يعادل ٥٪ من الناتج القومي الإجمالي بل إن مكاتب المراجعة الكبرى تتحمل تكاليف كثيرة لتسوية الدعاوى المرفوعة ضدها بسبب عدم اكتشافها لمثل هذا النوع من الغش.

(*) هذا البحث مدعوم من عمادة البحث العلمي - جامعة القصيم - المملكة العربية السعودية.
(**) أستاذ المحاسبة - كلية البنات - جامعة الأزهر.
(***) أستاذ المحاسبة المساعد - كلية الاقتصاد والإدارة - جامعة القصيم - المملكة العربية السعودية.

ومما لا شك فيه أن هذه الممارسات تؤثر سلباً أو إيجاباً على أسعار الأسهم وخاصة بعد أن طالبت العديد من أسواق الأوراق المالية بتوفير القوائم المالية المرحلية والتي تعد غالباً كل ثلاثة شهور، ويعد إعداد تلك القوائم شرطاً أساسياً لاستمرار قيد الشركة في بورصة الأوراق المالية والهدف من كل ذلك هو توفير معلومات حديثة للمستثمرين ومتخذي القرارات، وبالرغم من أهمية تلك القوائم إلا أن بها العديد من أوجه القصور التي تجعل الفائدة منها محدودة ومن أهم تلك العيوب ما يلي:

١- أنها مسئولية الإدارة وأن المراجع الخارجي دائماً ما يؤكد على ذلك ليعفي من المسئولية في حالة الاعتماد عليها.

٢- تخضع بعض بنودها للتقدير والحكم الشخصي مثل بنود المخصصات وطرق تقييم المخزون وطرق استهلاك الأصول الثابتة وغيرها.

٣- عدم الإفصاح عن تغيير بعض الطرق والإجراءات المحاسبية وعدم إظهار أثر التغيير على القوائم المالية.

٤- أحيانا يتم نشر تلك القوائم المالية قبل تدقيقها.

مشكلة البحث

ويتضح مما سبق أن أساليب المحاسبة الخلاقة غير المكتشفة وغير المعلن عنها ستكون لها آثار علي قرارات منح الائتمان التي يتخذها مسئولو الائتمان في البنوك الأمر الذي يجعل من الضروري لهم إدراك أهمية ونوعية تلك الأساليب وأثرها علي القوائم المالية للعملاء والقرارات المتعلقة بها ومواجهة واكتشاف هذه الأساليب، ويؤدي عدم اكتشاف تلك الأساليب إلى مجموعة من التأثيرات منها ما يلي (Clikeman 2003):

١- التأثير على أسعار السهم بالارتفاع أو الانخفاض حسب أثر إجراءات المحاسبة الخلاقة.

٢- التأثير على تكلفة الاقتراض حيث قد تعمل تلك الأساليب على تحسين صورة المنشأة أمام جهات الإقراض الأمر الذي يسهل لها الحصول على التمويل بأقل تكلفة وبسهولة ويسر.

٣- التأثير على خطة حوافز الإدارة المرتبطة بزيادة صافي الربح يشجع على استخدام إجراءات المحاسبة الخلاقة لزيادة ذلك الربح.

٤- التهرب من الضرائب.

٥- تلاشي المعايير الأخلاقية.

٦- إخفاء مشاكل الإدارة التشغيلية.

٧- العقوبات الاقتصادية من جانب بورصات الأوراق المالية.

ومما هو جدير بالذكر أن النسب المالية التقليدية التي قد يستخدمها المحللون الماليون لهذا الغرض لم تعد ملائمة في ظل التطورات الاقتصادية المعاصرة، والمعاملات التجارية المعقدة، وفي وجود معايير محاسبية تتيح العديد من البدائل أمام الشركات عند التقرير عن أدائها، مما يعطي الفرصة لاختيار البدائل التي تظهر نتائج الأعمال والمركز المالي في أفضل صورة من الناحية الشكلية، وهذا يتطلب ضرورة تصميم وتطوير نسب ومؤشرات تمكن مسئولي الائتمان من اكتشاف تلك الممارسات الاحتيالية، وفي هذه الحالة سوف يتمكنون من مراعاة ومواجهة إجراءات المحاسبة الخلاقة التي قد يلجأ إليها العملاء لتحسين أوضاعهم المالية للحصول على التمويل اللازم لمشروعاتهم وذلك من خلال الاستفادة من تعدد بدائل السياسات المحاسبية التي تجيز المعايير المحاسبية إتباعها في مجالات الإفصاح والعرض للقوائم المالية، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتقييم مدى إدراك مسئولي

الائتمان في البنوك السعودية لإجراءات المحاسبة الخلاقة، ومدى قدرتهم على مواجهتها، وذلك حرصاً من الباحث على الحفاظ على أموال هذا القطاع الهام والحيوي.

وعليه فإن هذه الدراسة تحاول الإجابة على التساؤلات التالية:

١- هل يدرك مسئولو الائتمان في البنوك السعودية طبيعة وآثار المحاسبة الخلاقة؟

٢- هل يدرك مسئولو الائتمان في البنوك السعودية كيفية مواجهة المحاسبة الخلاقة؟

٣- ما هي المقترحات اللازم تقديمها لمسئولي الائتمان للحد من آثار إجراءات المحاسبة الخلاقة؟

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

١- التعرف على مفهوم وطبيعة إجراءات المحاسبة الخلاقة.

٢- التعرف على مدي إدراك المسئولين عن منح الائتمان في البنوك السعودية لإجراءات المحاسبة الخلاقة.

٣- بيان مدي قدرة مسئولي الائتمان في البنوك السعودية على مواجهة إجراءات المحاسبة الخلاقة.

٤- وضع المقترحات اللازمة للحد من آثار إجراءات المحاسبة الخلاقة.

أهمية البحث

ترجع أهمية هذا البحث للأمور التالية:

١- الحد من إجراءات المحاسبة الخلاقة سيؤدي إلى قرارات ائتمان سليمة تجنب البنوك مخاطر عدم السداد.

٢- المساعدة في مشروعات التنمية الاقتصادية من خلال توجيه الائتمان الوجهة الصحيحة.

٣- سوف يساعد الحد من إجراءات المحاسبة الخلاقة إلى عدم تأثر أسعار الأسهم بها الأمر الذي سيساعد على استقرار الأسواق المالية.

فرضيات البحث

يقوم البحث على الفرضيات التالية:

١- لا يدرك مسئولو الائتمان في البنوك السعودية مفهوم المحاسبة الابتكارية.

٢- لا يدرك مسئولو الائتمان في البنوك السعودية إجراءات المحاسبة الابتكارية.

٣- لا يدرك مسئولو الائتمان في البنوك السعودية مخاطر المحاسبة الابتكارية.

٤- لا يدرك مسئولو الائتمان في البنوك السعودية كيفية مواجهة إجراءات المحاسبة الابتكارية.

٥- لا توجد فروق جوهرية بين إجابات مسئولي الائتمان فيما يتعلق بإدراكهم كيفية مواجهة ممارسات المحاسبة الابتكارية.

منهج البحث

سوف يتم الاعتماد على منهجين أساسيين هما: المنهج الإيجابي والمنهج الوصفي، حيث سيتم الرجوع إلى الكتب والأبحاث والدوريات التي تناولت موضوع المحاسبة الخلاقة وذلك بهدف التوصل إلى إطار عام يوضح مفهوم وطبيعة إجراءات المحاسبة الخلاقة، والوقوف على الأسباب التي تؤدي إلى وجودها، ومحاولة تحديد الأساليب التي يمكن اتباعها لاكتشافها.

كما سيتم القيام بدراسة ميدانية من خلال توزيع قائمة استقصاء على عينة من مسئولي الائتمان في البنوك السعودية وذلك لمعرفة مدي إدراكهم لإجراءات المحاسبة الخلاقة ومدى توافر القدرة لديهم علي مواجهتها.

خطة البحث

لتحقيق أهداف البحث فسوف يتم تبويبه إلى قسمين هما:

القسم الأول: الإطار النظري للبحث ويشمل:

١- الدراسات السابقة.

٢- مفهوم المحاسبة الابتكارية.

٣- أساليب المحاسبة الابتكارية.

٤- أسباب اللجوء للمحاسبة الابتكارية.

٥- الضوابط الأخلاقية للمحاسبة الابتكارية.

٦- أساليب الحد من المحاسبة الابتكارية.

٧- نماذج الكشف عن المحاسبة الابتكارية.

القسم الثاني : الدراسة الميدانية ويشمل:

١- مجتمع وعينة الدراسة.

٢- أساليب جمع البيانات.

٣- أساليب تحليل البيانات.

٤- خصائص عينة الدراسة.

٥- اختبارات الفروض.

٦- الخلاصة والنتائج والتوصيات.

القسم الأول
الإطار النظري للبحث

أولاً: الدراسات السابقة

اتجهت العديد من الدراسات في الآونة الأخيرة نحو موضوع المحاسبة الابتكارية، وقد يطلق عليها المحاسبة المتعدية **Aggressive Accounting**، أو إدارة الأرباح **Earning Management**، أو التقارير المالية المغشوشة **Fraudulent Financial Reporting**، أو المحاسبة الخلاقة **Creative Accounting**، أو المحاسبة الاحتيالية، ويراها الكثير من الباحثين أنها مترادفات بمعني واحد (علام حمدان:٢٠١٠)، وفي دراسة (**Chad and Others** عام ٢٠٠٨م) تم تناول طبيعة الاحتيال في القوائم المالية، حيث أوضحت ماهية الاحتيال وعناصره المتمثلة في الضغوط ووجود فرصة وأخيرا التبريرات، كما أوضحت الدراسة كيفية تمييز الغش والاحتيال في القوائم المالية من خلال تحديد خصائصه التي تميزه في هذا الشأن، كما بينت موقف كل من الموظفين والإدارة من الغش، كما أوصت الدراسة بضرورة توافر المقومات اللازمة للتوصل إلى نتائج ايجابية لزيادة فعالية المراجع الداخلي في هذا الشأن، ولارتباط تلك الممارسة بالعديد من القضايا الأخرى الهامة ولتأثيرها على الشركات في الأجل الطويل، وعلى دور المراجع في هذا الشأن، وفي دراسة **(Naser:1993)** أظهرت اتجاهات المراجعين نحو المحاسبة الابتكارية في المملكة المتحدة وانتهت إلى أن ٩١٪ منهم يرون أن هذه المشكلة لن تحل أبدا، وإن كان هناك ٦٤٪ يرون عدم مشروعيتها، الأمر الذي جعل دراسة **(Emery: 1994)** تقترح نظاماً محاسبياً لتطبيقه في نيوزيلندا، وذلك لبيان أثر هذا النظام على الحد من ممارسة المحاسبة الابتكارية، وتم استطلاع آراء مراجعي المكاتب الستة الكبار فتبين أن هناك انخفاضاً كبيراً في ممارسة المحاسبة الابتكارية، حيث يرى ٩٣٪ منهم أنها لم تعد مشكلة، وتناولت دراسة **(Merchant and Rockness: 1994)** آراء المحاسبين في

انجلترا في أساليب المحاسبة الابتكارية، وأي الأساليب أكثر انتقاداً هل هو التلاعب في القواعد المحاسبية أم التلاعب في الصفقات، وتوصلت الدراسة إلى أن المحاسبين كانوا أكثر انتقاداً للتلاعب في القواعد المحاسبية، وذلك لأنهم يعتبرون ذلك من أخلاقيات المهنة، أما التلاعب في الصفقات فيعد عملاً إدارياً أكثر منه محاسبياً، أما دراسة (**Leung and Cooper: 1995**) فقد اعتبرت أن المحاسبة الابتكارية قضية أخلاقية، وقد يترتب عليها الكثير من الخداع ووصفتها بأنها احتيال وتضليل، وتم استطلاع آراء المحاسبين ووجد أن ٥٢٪ يرون أن سبب المحاسبة الابتكارية هو تعارض المصالح، ويرى ٥٠٪ أن السبب هو رغبة العميل، ويري ٤٩٪ أن السبب في اللجوء للمحاسبة الابتكارية هو الرغبة في التهرب من الضرائب، كما استطلعت دراسة (**Fisher and Rosernsewing: 1995**) آراء المحاسبين الدارسين في برنامج **MBA** والمحاسبين الممارسين للمهنة، وتبين أن الدارسين يعطون اهتماماً أكبر للمحاسبة الابتكارية المترتبة علي التلاعب في الصفقات، في حين يركز المحاسبون اهتمامهم علي المحاسبة الابتكارية المترتبة على إساءة استعمال القواعد المحاسبية، كما تم مناقشة الآثار المترتبة علي التصدي لأساليب المحاسبة الابتكارية ومعارضة الإدارة، وتوصلت دراسة (**Baldo: 1995**) إلى أنه لا توجد حماية كافية للمحاسبين الذين يرغبون في مواجهة المحاسبة الابتكارية، ومنهم من ترك وظيفته بسبب مواقفه تجاه المحاسبة الابتكارية، وتناولت دراسة (**A. Wayne Avellanet:2010**) وسائل الرقابة على الاحتيال، حيث تناولت المقومات اللازمة والتي يحتاجها المراجعون الداخليون لاستخدام تلك الأدوات الرقابية لاكتشاف الاحتيال في القوائم المالية، حيث أوضحت تلك الدراسة الفرص التي قد تتوافر لحدوث الاحتيال وكيفية وقوع الاحتيال. ومن أهم وسائل الاحتيال التي يتم التركيز عليها تلك المتعلقة بالمبادئ المحاسبية المرتبطة بتحقق الإيراد، والإفصاح، والتفرقة بين المصروفات

الايرادية والمصروفات الرأسمالية، وتبويب الخصوم، والرسملة، ومعالجة حسابات المدينون.

وتناولت دراسة **(Glen D. Moyes & C. Richard baker:2009)** المؤشرات الدالة على وجود احتيال في التقارير المالية، والعوامل المؤثرة كمؤشرات دالة على وجود احتيال في التقارير المالية ومنها: عدم كفاية التأهيل العلمي وخاصة المحاسبي، خبرة المراجع الخارجي، خبرة المراجع الداخلي، وجود رخصة للمحاسب القانوني، تحقيقات المباحث الفيدرالية، الاكتشاف المسبق لمؤشرات الخطر، الاستخدام المسبق لمؤشرات الخطر، اتجاهات المؤتمرات والندوات حول مؤشرات الخطر، التدريب الداخلي ومؤشرات الخطر، اعتماد الموظفين على مؤشرات الخطر في اكتشاف الاحتيال، حجم الشركة، جنس القائم بعملية المراجعة، مركز ودخل المراجع، وتوصلت هذه الدراسة إلى مدى تأثير هذه العوامل على اكتشاف الغش والاحتيال.

كما تناولت بعض الدراسات مثل دراسة **(Amat and Bloke: 1996)** مدى مشروعية المحاسبة الابتكارية، وأظهرت أن المشكلة التي تواجه الفكر المحاسبي حاليا هي أن هناك ٣٦٪ من المراجعين في المملكة المتحدة، و كذلك ٣١٪ في أسبانيا يرون أن المحاسبة الابتكارية أداة شرعية، الأمر الذي أدي إلى شعور العديد من المحاسبين بأن هذه المشكلة لن تحل أبدا ، كما تناولت دراسة **(Scot, B. Jacobson and Pitman: 2005)** موقف المراجعين من إدارة الأرباح، وتوصلت الدراسة إلى أن الإدارة تلجأ إلى إدارة الأرباح مبررة ذلك بأنها لا تخالف القواعد القانونية سواء أكانت عامة أو خاصة بالنشاط التجاري، كما أنها لا تخالف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، كما أن ذلك يدخل في سلطتها.

وتختلف ممارسات المحاسبة الابتكارية حسب الأهداف التي ترغب الإدارة في تحقيقها، ويتم المفاضلة بين الأساليب على هذا الأساس، فإذا كانت ترغب في زيادة

أسعار الأسهم تلجا إلى زيادة الأرباح، والعكس صحيح (Marquardt and Wiedman : 2004)، وفي دراسة (سمير عيسى: ٢٠٠٨) تناولت أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها وجود علاقة سلبية بين جودة المراجعة وسلوك إدارة الأرباح، وتفسير ذلك أن أداء عملية المراجعة بجودة عالية يؤدي إلى اكتشاف ومعالجة الأخطاء والمخالفات الجوهرية والتي من بينها سلوك إدارة الأرباح مما ينعكس ايجابياً على جودة القوائم المالية المنشورة، وتناولت دراسة (مطر والحلبي: ٢٠٠٩) دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات الأردنية، وتوصلت إلى أن أساليب المحاسبة الإبداعية تؤثر على مصداقية البيانات المالية، وأن هذه الأساليب تتبع من قبل مجالس إدارات الشركات العامة الأردنية. ودعت دراسة (Chad Albrecht & Conan C. Albrecht: 2008) إلى الاستفادة من الأخطاء التي وقعت فيها الولايات المتحدة الأمريكية والتعلم منها، بدلاً من الوقوع في نفس الأخطاء وعدم اكتشاف الغش الذي أدى إلى إفلاس العديد من الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية مثل شركة WorldCom, Enron, Texaco وغيرها من الشركات، كما أوضحت الدراسة سبب ارتكاب الاحتيال من خلال توضيح مثلث الاحتيال والمتمثل في: الضغط والفرص والتبريرات. وقد أرجعت الدراسة عدم اكتشاف الاحتيال إلى نقص المعرفة أو التعليم وكذلك بسبب تعقد البيئة التي يعمل فيها المراجع الداخلي، ونقص مستوى القيم الأخلاقية والقيم البيئية.

وتناولت بعض الدراسات دور المراجع الداخلي في هذا الشأن ومنها دراسة (Joan A Cezair:2009) التي تناولت كيفية قيام المراجع الداخلي بمكافحة الغش والاحتيال بفعالية، حيث ميزت هذه الدراسة بين نوعين من الاحتيال وهما: الاحتيال المهني والاحتيال في القوائم المالية، وانتهت الدراسة إلى ضرورة أن يحصل

المراجع الداخلي على تأهيل علمي ومهني كافيين للقيام بهذه المهمة ، كما تناولت دراسة (**Colin Ferguson& Paul Coram:2010**) أهمية المراجع الداخلي في اكتشاف الغش، وتوصلت الدراسة إلى أن وجود إدارة للمراجعة الداخلية سيكون أفضل من تلك الشركات التي لا يوجد بها مثل هذه الإدارة، والتي تتركز وظيفتها في اكتشاف الغش والاحتيال في تلك المنشآت، وتوصلت هذه الدراسة أيضا إلى أن المراجعة الداخلية تحسن من القيمة المضافة لنظام الرقابة الداخلي لاكتشاف الغش والاحتيال، وأوصت بضرورة الاحتفاظ بإدارة للمراجعة الداخلية في تلك المنشآت لتكون لتك الوظيفة فعالة، كما أكدت ذلك دراسة (**Nicholas Bahr and Others: 2010**) والتي تناولت التقرير عن الاحتيال في التقارير المالية من وجهة نظر المراجعة الداخلية، كما تناولت التقرير عن ذلك الاحتيال من خلال اللجنة التنظيمية الداعمة (**COSO**) ويتضمن هذا التقرير ما يلي: العدد الفعلي للأخطاء المكتشفة، المؤشرات الدالة على وجود احتيال، التأثير الشخصي والإداري على الاحتيال، ماهية النوع الشائع من أنواع الاحتيال، وتوصلت الدراسة إلى أن المراجع الداخلي يلعب دوراً هاماً في اكتشاف الغش والاحتيال والحماية منهما بشرط أن يزيد تدريبه على استخدام الوسائل الفنية في اكتشاف ذلك الاحتيال، واستطلعت دراسة (**Jeffrey S. Zanzig (Flesher and Dale L.: 2010** وذلك من خلال استقصاء يوضح آراءهم حول الاحتيال من جانب الإدارة، وكانت النتائج كما يلي: هناك ١٧,٦٪ من المراجعين الداخليين يوافقون بقوة على قيام الإدارة بهذا الاحتيال، وهناك ٢٩,١ ٪ منهم وافق فقط على وجوده، بينما يرى ٢٣,٨٪ منهم أنه غير متأكد من حالات غش إداري، كما لا يوافق على وجود غش إداري حوالي ٢٠,٧٪ وأخيراً ٨,٨٪ لا يوافقون على الإطلاق على وجود حالات غش إداري.

وقد أثبتت دراسة (عسيري: ١٩٩٦) مدى ممارسة أساليب المحاسبة الخلاقة من قبل الشركات السعودية من خلال استقراء آراء المراجعين في مدينة جدة،

وتوصلت إلى أن الشركات السعودية مارست أساليب المحاسبة سواء كانت شركات عامة أو خاصة، وأن المراجعين لديهم القدرة على اكتشاف هذه الممارسات، ولذلك فإن مواجهة تلك الأساليب يتطلب ضرورة تطوير المعايير المحاسبية كما أوصت بذلك دراسة (Rahman and Perera: 1997) التي توصلت إلى أن تطوير تلك المعايير سوف يؤدي إلى ممارسات عامة مقبولة من كل المحاسبين، وسوف تنخفض المحاسبة الابتكارية بعدها وذلك نظرا لإعادة الهيكلة المالية وتطبيق الممارسات المقبولة قبولاً عاماً، وإعداد أقسام فنية خاصة لمواجهتها في مكاتب المحاسبة، والاستجابة لمتطلبات البورصة، والحرص على أخلاقيات المهنة.

ويتضح من الدراسات السابقة أن هناك حاجة ماسة إلى ضرورة تصميم وتطوير نسب ومؤشرات تمكن مسئولي الائتمان من اكتشاف تلك الممارسات الاحتيالية، وفي هذه الحالة سوف يتمكنون من مراعاة ومواجهة إجراءات المحاسبة الخلاقة التي قد يلجأ إليها العملاء لتحسين أوضاعهم المالية للحصول على التمويل اللازم لمشروعاتهم وذلك من خلال الاستفادة من تعدد بدائل السياسات المحاسبية التي تجيز المعايير المحاسبية إتباعها في مجالات الإفصاح والعرض للقوائم المالية.

ثانياً: مفهوم المحاسبة الابتكارية

ظهرت المحاسبة الخلاقة أو الابتكارية كوسيلة لابتكار الأرباح بدلاً من العمل على تحقيقها فعلاً، فهي عملية يقوم بها المحاسبون يتم من خلالها التلاعب في الأرقام الواردة بالقوائم المالية للشركات اعتماداً على معرفتهم بالقواعد المحاسبية البديلة. ولذلك يمكن القول أن المحاسبة الابتكارية مصطلح يعبر بمعناه الواسع عن أي ممارسات تستخدم لتعديل النتائج المالية والمركز المالي ولتغيير انطباع قارئ القوائم المالية عن أداء المنشأة (الطنبلي: ٢٠٠٦: ١١٣).

وقد تعددت التعريفات التي تناولت المحاسبة الخلاقة، فقد عرفها (Amat et. al., 1999) على أنها «معالجة الأرقام المحاسبية باستغلال البدائل الموجودة في المبادئ

والمعايير المحاسبية، بغرض تحويل القوائم المالية مما يجب أن تكون عليه إلى ما هي معدة من أجله».

وعرفها (ناصر، ١٩٩٩م) على أنها «صياغة العمليات المحاسبية لتقديم النتائج المطلوبة أو المحددة مسبقاً بدلاً من تقديم المعلومات التي تعكس حقيقة الوضع المالي والاقتصادي لتلك الوحدة الاقتصادية».

ويشير (مطر، ٢٠٠٠م) إلى أن «مصطلح المحاسبة الخلاقة يطلق على بعض الإجراءات المحاسبية التي تلجأ إليها إدارات الشركات في بعض الأحيان سعياً وراء إحداث تحسين صوري (غير حقيقي) إما في ربحيتها أو في مركزها المالي وذلك عن طريق الاستفادة من تعدد البدائل **Alternatives** المتوفرة في السياسات المحاسبية التي يمكن للمنشأة إتباعها في مجالات أساليب القياس والإفصاح المتبعة في إعداد القوائم المالية. مما يؤثر سلباً على نوعية **Quality** الأرقام التي تظهرها تلك القوائم سواء بالنسبة للأرباح أو بالنسبة للمركز المالي ومن ثم على مصداقية النسب المالية».

وقد ورد في إحدى الدراسات بأن المحاسبة الابتكارية عبارة عن «عملية خداع لمستخدمي القوائم المالية» **(Oriol Amate and Others: 1999: 1)**، ويترتب عليها عدم صدق الأرقام الواردة بالقوائم المالية **(Ian Griffiths : 1986: 11)**، ويعني ذلك أنها استغلال للمرونة الخاصة بالقواعد المحاسبية والتي تعتمد أحيانا على التقدير الشخصي للتلاعب في أرقام القوائم المالية وعرضها بشكل خاطئ على مستخدميها **(Micheal: 1988: 7-8)**، وهذا التلاعب عادة ما يكون في خدمة أو لصالح معدي هذه القوائم **(Naser: 1993: 2)**.

كما عرفها **Mulford & Comiskey** بأنها تلك الأساليب التي تستخدمها الإدارة لإظهار نتيجة الأعمال والمركز المالي للشركة بصورة مخالفة للواقع **(Mulford & Comiskey:2002)**.

ويلاحظ مما سبق أن المحاسبة الابتكارية عبارة عن تعديل الأرقام الواردة في القوائم المالية لتعطي انطباعاً بالتحسن الصوري في أداء الشركات.

ومن التعريف السابق يمكن القول أن المحاسبة الابتكارية تتصف بما يلي:

١- هي شكل من أشكال التلاعب في القوائم المالية.

٢- يقوم بها محاسبون ذو تأهيل علمي وعملي.

٣- تعتمد علي الخيارات المتوفرة في القواعد والسياسات المحاسبية.

٤- أنها ممارسة غير مرغوب فيها.

وهناك عدة مصطلحات تطلق علي المحاسبة الابتكارية منها: المحاسبة المتعدية **Aggressive Accounting**، وإدارة الأرباح **Earning Management**، والتقارير المالية المغشوشة **Fraudulent Financial Reporting**، والمحاسبة الخلاقة **Creative Accounting**، ويراها الكثير من الباحثين أنها مترادفات بمعني واحد (علام حمدان: ٢٠١٠)، إلا أن الباحث يرى أن هناك فرقا بين المحاسبة الابتكارية وإدارة الأرباح، حيث تعبر المحاسبة الابتكارية عن أساليب محاسبية يختارها المحاسب من بين عدة أساليب أو طرق بديلة بهدف التأثير على رقم الأرباح أو لتحسين المركز المالي أو لتحسين النسب المالية التي تستخدم للحكم على أداء المنشأة، ويقوم المحاسب بهذا الدور سواء طلبت منه الإدارة أو لم تطلب، أما إدارة الأرباح فهي أوامر إدارية تصدر للمحاسبين لإتباع سياسات محاسبية معينة تؤدي إلى نتائج مرغوبة من الإدارة.

ثالثاً: الضوابط الأخلاقية للمحاسبة الإبتكارية

هناك رأيان متعارضان فيما يتعلق بالمحاسبة الابتكارية، حيث يرى الأول أن المحاسبة الابتكارية عمل غير أخلاقي يؤدي إلى عدم مصداقية القوائم المالية، وقد أدى إلى انهيار العديد من الشركات مثل شركة وورلد كوم ، وشركة زيروكس ،

وشركة إنرون الأمريكية، وأدى ذلك إلى اهتمام العديد من الجهات التشريعية والمهنية بأساليب المحاسبة الابتكارية، وأصدرت العديد من القرارات والقوانين للتصدي لتلك الأساليب، ومن ذلك تقرير **Cadbury** عام ١٩٩٢م، وصدر قانون **Surbane – Oxly Act** عام ٢٠٠٢م في الولايات المتحدة، كما قامت بتقييم لجان إصدار المعايير المحاسبية في مدى صلاحيتها وفاعليتها في التصدي لتلك الممارسات (المخيزيم: ٢٠٠٨ : ٢٠)، ويرى الرأي الثاني أن المحاسبة الإبتكارية قد تكون مقبولة من الناحية الأخلاقية في الحالات الآتية (المخيزيم: ٢٠٠٨ : ٢٢):

أ – أن لا يؤدي ذلك إلى مشاكل للمنشأة مستقبلاً.

ب– أن لا يحتاج الأسلوب المستخدم إلى الاستعانة بأطراف خارجية أخرى.

ج– ألا يخالف الأسلوب المستخدم المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

د– أن تستمر المنشأة في استخدامه خلال مجموعة من الفترات المتتابعة.

رابعاً: أساليب المحاسبة الابتكارية

هناك أكثر من تبويب لأساليب المحاسبة الابتكارية التي يمكن أن يلجأ إليها المحاسبون، ويمكن حصرها في الأساليب التالية:

أ– استغلال قواعد الرسملة: تسمح قواعد المحاسبة في بعض الأحيان للشركة أن تختار بين رسملة أو عدم رسملة مصروفات معينة ، وبالتالي سوف تختار الشركة السياسة أو القاعدة التي تحقق وجهة نظرها **(Oriol Amate and Others : 1999 : 5)**

ب– استغلال التقدير الشخصي: هناك الكثير من البنود الواردة في القوائم المالية والتي تعتمد على التقدير الشخصي- مثل العمر الإنتاجي للأصل، ومعدلات الإهلاك، وتقدير الديون المشكوك في تحصيلها، ويصبح لدى المحاسب فرصة في أن يتدخل في هذه التقديرات حتى عند الاستعانة بالخبراء **(Grover : 1991: 6)**.

جـ- إجراء صفقات وهمية (صورية): وفي هذا الأسلوب يتم الاتفاق مع أطراف خارجية لعمل صفقات صورية يتم تسويتها في تاريخ لاحق لتاريخ إعداد القوائم المالية، ويترتب على ذلك ترحيل هذه الصفقات من فترة إلى أخرى وبالتالي عدم إظهار النتائج الواقعية للفترات المالية.

د- التلاعب في توقيت الصفقات الحقيقية: وفي هذا الأسلوب يتم التدخل في توقيت الصفقات الحقيقية بحيث يتم تسجيلها في توقيت معين يؤدي إلي إعطاء انطباع مرغوب من المحاسب في هذه الحسابات (Oriol Amat and Others: 1999: 6)

هـ- التغيير في التقديرات المحاسبية: وفي هذا الأسلوب يقوم المحاسب بتغيير طرق تقدير البنود التي يتدخل فيها الحكم الشخصي. مثل معدلات الإهلاك والعمر الإنتاجي والديون المشكوك فيها وطرق تقويم المخزون.

ويلاحظ علي الأساليب السابقة أن منها ما قد يتفق والمبادئ المحاسبية وخاصة الأسلوب الأخير إلا أن القيام به دون مبررات كافية فإنه يعد احتيالا بل تلاعبا وتضليلا.

خامساً: أسباب اللجوء للمحاسبة الابتكارية

هناك العديد من الأسباب التي تجعل المديرين والمحاسبين يلجأون إلى أساليب المحاسبة الابتكارية ومن هذه الأساليب ما يلي:

١- تمهيد الدخل: ويقصد بتمهيد الدخل هو محاولة تثبيت الدخل السنوي حتى لا يكون متذبذباً من عام لآخر، وهذا الثبات سوف ينعكس على ثبات أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية، ويتم التمهيد من خلال زيادة الاحتياط وعمل المخصصات في السنوات التي تحققت فيها أرباح، وتقليل ذلك في السنوات الأخرى التي تحققت فيها خسائر.

٢- تحسين صورة الإدارة: قد ترغب الإدارة في تحسين صورتها، وذلك من خلال تحسين الدخل في سنوات معينة تحددها، حتى تظهر بشكل أفضل من الإدارة السابقة، وقد قام (Dohi: 1996: 33) بدراسة مسحية علي مديري بنوك الولايات المتحدة، ووجد أن الخسائر الخاصة بالقروض عادة ما تكون أكبر في السنوات التي يتم فيها تغيير المديرين.

٣- إثبات صدق التنبؤات: تلجأ الإدارة إلي تمهيد الدخل بحيث يتوافق مع التنبؤات الموضوعة وبذلك تكون قد حققت المستهدف، وحققت وفورات كبيرة للمنشأة، الأمر الذي يؤكد دقة القائمين بوضع هذه التنبؤات (Healy and Wahlen: 2009: 13) .

٤- تحسين الأداء المالي للمنشأة: تلجأ الإدارة للمحاسبة الابتكارية إذا كانت ترغب في تحسين صورتها أمام مؤسسات التمويل، حيث تساعد المحاسبة الابتكارية في إظهار المنشأة علي أنها في مخاطر أقل إذا ما قورنت بالأعوام السابقة.

٥- التأثير على القرارات الحكومية: هناك بعض الشركات العاملة في مجال الخدمات العامة مثل الكهرباء والمياه تخضع لسلطة الحكومة التي تحدد أسعار هذه الخدمات أو تحدد الحد الأقصى لسعرها، ولو أظهرت هذه الشركات أرباحاً عالية فسوف تقوم الحكومة بتخفيض أسعار خدماتها، وبالتالي تلجأ هذه الشركات إلى اختيار الطرق المحاسبية التي تساعدها في تخفيض الأرباح الواردة في تقاريرها المالية.

٦- زيادة مكافآت المديرين: أحيانا يكون هناك ارتباط بين مقدار المكافآت التي يحصل عليها المديرون والأرباح المحققة، وبالتالي يعمل هؤلاء المديرون على التأثير علي المحاسبين لاختيار الطرق المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة الأرباح وزيادة مكافآتهم التي عادة ما تكون في شكل نسبة مئوية من الربح، فإذا كانت هناك حدود

قصوى ودنيا للأرباح التي تحسب على أساسها المكافآت فإن سلوك هؤلاء المديرون سيكون كالآتي (Amat and Others: 1999: 20):

ا- إذا كان مبلغ الربح يقع بين الحدين الأقصى والأدنى فإن المديرين سيختارون الطرق المحاسبية التي تجعل الربح قريبا من الحد الأقصى.

ب- إذا كان الربح أقل من الحد الأدنى فسوف يختارون الطرق المحاسبية التي تجعل الربح يصل إلي ذلك الحد.

ج- أما إذا كان الربح أعلي من الحد الأقصى فسوف يختارون الطرق المحاسبية التي تخفض الربح حتى يصل للحد الأقصى.

٧-زيادة المنفعة المترتبة علي عقود المشاركة في الأرباح:

قد يتم التعاقد مع إحدى الشركات لإدارة مرفق ما من مرافق الشركة مقابل حصة معينة أو نسبة مئوية من أرباح المرفق ، في هذه الحالة قد يلجأ محاسبو الشركة المؤجرة إلى الأساليب التي تقلل من الأرباح، وعلي العكس قد يلجأ محاسبو المستأجر إلى الطرق التي تزيد من الأرباح، ولذلك لن تحل هذه المشكلة إلا إذا تم الاتفاق على مبلغ ثابت نظير الإدارة بغض النظر عن نتيجة الأعمال.

٨-التهرب من الضرائب: تعد الضرائب أحد العوامل المؤثرة في اللجوء إلى أساليب المحاسبة الابتكارية، وخاصة إذا كانت هذه الضرائب مرتبطة بنسبة من صافي الدخل.

سادساً: اقتراحات للحد من المحاسبة الابتكارية

ينبغي علي المراجعين والمحللين الماليين ومسئولي الائتمان والمستثمرين البحث عن أي إشارات تحذيرية **Warning Signs** تشير إلي وجود آثار لممارسة المحاسبة الإبتكارية ومن هذه الإشارات ما يلي (سمير عيسى :٢٠٠٨: ١٨) :

١- وجود تدفقات نقدية لا ترتبط بالأرباح العادية للمنشأة.

٢- وجود حسابات عملاء لا علاقة لها بالإيرادات.

٣- وجود مخصصات للديون المشكوك فيها لا ترتبط بحسابات المدينين.

٤- وجود أرباح تتفق بدقة وبصفة دائمة مع توقعات المحللين الماليين.

وقد يؤدي ذلك إلي ضرورة قيام المراجع الخارجي باتخاذ مجموعة من الخطوات التي تساهم في الحد من ممارسة المحاسبة الابتكارية ومن هذه الخطوات ما يلي:

١- التعرف علي ما إذا كان العميل من الممارسين للمحاسبة الابتكارية أم لا.

٢- تحميل العملاء المشهورين بممارسة المحاسبة الابتكارية بأتعاب أكبر.

٣- زيادة الجهد المبذول لاكتشاف المحاسبة الابتكارية.

٤- الاستفسار عن أي تعديلات في القوائم المالية.

وهناك مجموعة من الإجراءات التي اتخذتها المنظمات المهنية وبورصات الأوراق المالية للحد من المحاسبة الابتكارية، فقد أصدر معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي **(AICPA)** مجموعة من المعايير من أهمها: المعيار رقم (٥٧) (مراجعة التقديرات المحاسبية) والمعيار رقم (٨٢) (اكتشاف التلاعب عند مراجعة القوائم المالية) و(٨٩) (مراجعة التسويات المحاسبية) ورقم (٩٠) (الاتصال بلجنة المراجعة)، كما أصدرت لجنة سوق الأوراق المالية عام ١٩٩٩ ثلاث نشرات هي رقم ٩٩ و١٠٠ و١٠١ وكلها تهدف إلي الحد من المحاسبة الابتكارية (سمير عيسى: ٢٠٠٨ : ١).

وتتوقف طريقة مواجهة أساليب المحاسبة الابتكارية على الأسلوب المتبع في هذه الممارسة، وقد حاول المهتمون بكبح المحاسبة الابتكارية مواجهة ذلك من خلال ما يلي:

١- تطوير معايير المحاسبة الدولية والمحلية بحيث يتم تخفيض عدد الطرق المسموح بها، أو تحديد شروط محددة يجب توافرها عند استخدام كل طريقة

(د.يحي أبو طالب: ٢٠٠٩: ٢١٥)، ووضع القواعد التي تقلل من استخدام الحكم الشخصي، وتفعيل دور مراجع الحسابات في الحكم على هذه التقديرات، وتقرير مبدأ الثبات بحيث إذا اختارت الشركة سياسة محاسبية معينة يجب الثبات عليها في كل السنوات.

٢- وبالنسبة للصفقات الوهمية فيمكن القضاء عليها من خلال تطبيق مفهوم «الجوهر لا الشكل» والذي يركز على الجوهر الاقتصادي للعملية أكثر من الشكل القانوني، وأن تؤخذ الظروف العامة المحيطة بالصفقة عند تقييمها محاسبياً.

٣- التأكد من صحة توقيت الصفقات الحقيقية، وتتبع التغيرات التي طرأت على الصفقات المالية خلال السنة مع التركيز على الأحداث اللاحقة.

٤- التركيز على منهج الرقابة الذاتية وضرورة أن يتم عقد دورات للمحاسبين والمديرين لبيان الأثر السيئ المترتب على إتباع أساليب المحاسبة الإبتكارية، على المنشأة وعلى المجتمع وعلى المساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة.

٥- توفير حماية حقيقية للممارسين الشرفاء الذين يتصدون للمحاسبة الإبتكارية، ووضع التنظيم القضائي والقانوني اللازم لحمايتهم، ففي بعض الأحيان ـ كما تم في إحدى الشركات ـ قال المحاسب «لقد كلفني وقوفي ضد المحاسبة الابتكارية وظيفتي، ولكنني لست نادماً طالما أن ما قمت به يمثل عملاً أخلاقياً» (**Amate and Blake:1999:21**)

٦- توفير الاستقلال اللازم للمراجع الداخلي الذي يستطيع مواجهة هذه الإجراءات غير الأخلاقية، وضمان عدم تعرضه لضغوط من الإدارة في هذا الشأن.

٧- إعادة النظر في طرق تعيين وعزل مراجع الحسابات الخارجي، واقتراح طرق

بديلة تضمن استقلاله وأداء عمله دون التعرض لضغوط خاصة عند التلويح بإعادة تعيينه أو عزله عند الاختلاف مع الإدارة، وهذا يتطلب ضرورة تفعيل دور لجان المراجعة وضرورة إنشائها في المنشآت التي لا توجد بها.

٨- وضع معايير أخلاقية جديدة خاصة للحد من المحاسبة الإبتكارية، وقد يؤدي ذلك إلى وجود إطار متكامل لحوكمة الشركات.

سابعاً: نماذج الكشف عن المحاسبة الابتكارية

يمكن للمدقق أو المحلل المالي أن يكتشف وجود ممارسة للمحاسبة الابتكارية من خلال قيامه باستخدام الإجراءات التحليلية أو ما يطلق عليها المراجعة التحليلية أو أساليب الفحص التحليلي، إلا أن هذه الأساليب لم تعد ملائمة في ظل التطورات الاقتصادية المتلاحقة وظهور العديد من المعاملات المعقدة ووجود العديد من البدائل في المعايير المحاسبية التي يمكن تطبيقها، ولذلك يفضل الباحث الاستعانة بالنماذج الحديثة التي تساعد في كشف هذه الممارسات، وهي على النحو التالي (أحمد: ٢٠٠٨) و(علام حمدان: ٢٠١٠):

١- مؤشر التدفق النقدي التشغيلي المعدل إلى الدخل:

ويبين هذا المؤشر ذلك الدخل الذي ليس له مردود نقدي، ويجب أن يكون هذا المؤشر ثابتاً من فترة إلى أخرى وأن لا يقل عن الواحد الصحيح، وانخفاض هذا المؤشر يدل على نمو الدخل بمعدل أسرع من التدفق النقدي التشغيلي واستخدام ممارسات احتيالية لرفع الدخل، والعكس صحيح.

ويتم حسابه من خلال المعادلة التالية:

$$\text{مؤشر التدفق النقدي التشغيلي المعدل إلى الدخل} = \frac{\text{التدفق النقدي المعدل الناتج من عمليات التشغيل المستمرة}}{\text{الدخل المعدل الناتج من عمليات التشغيل المستمرة للشركة}}$$

ويتم تقدير التدفق النقدي التشغيلي المعدل والدخل المعدل بالاسترشاد بالشكل التالي:

شكل (١)
مخطط تقدير التدفق النقدي التشغيلي المعدل والدخل المعدل

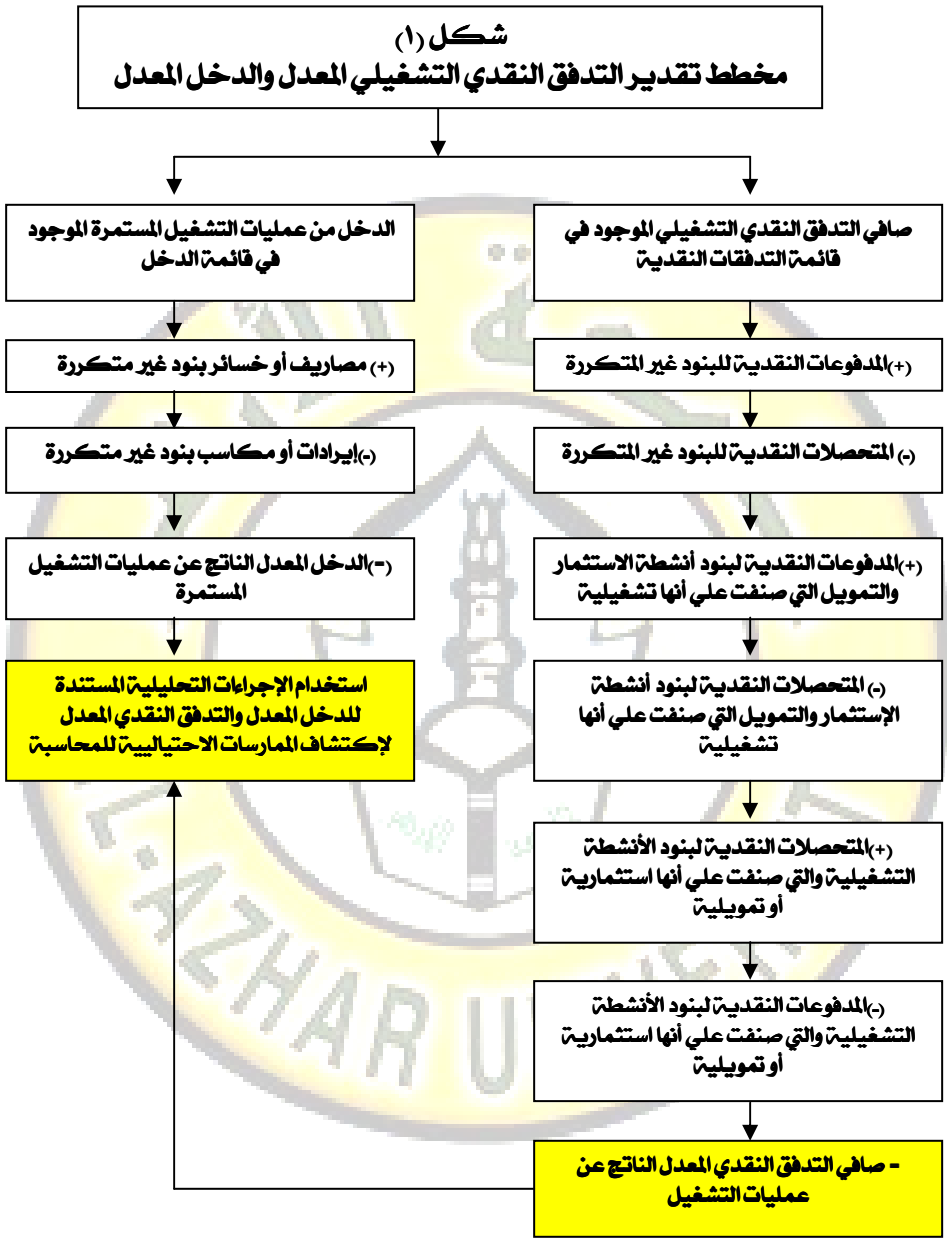

المصدر: علام حمدان بتصرف

٢- هامش النقدية الزائدة (المفرطة):

ويعد هذا المؤشر من أكثر المؤشرات فعالية في اكتشاف وجود ممارسة للمحاسبة الاحتيالية أو الإبتكارية ، ويتم قياسه باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{هامش النقدية الزائدة} = \frac{\text{التدفق النقدي التشغيلي المعدل للشركة} - \text{الدخل المعدل للشركة}}{\text{الإيرادات}}$$

وهناك ثلاثة حالات لهذا المؤشر (أحمد : ٢٠٠٨):

الحالة الأولي: ثبات هامش النقدية الزائدة : وهذا يعني أن المكاسب تتحقق وتظهر في شكل تدفق نقدي تشغيلي أي أن التدفق التشغيلي يتم الحصول عليه من خلال دخل تشغيلي مما يشير إلي عدم وجود ممارسات محاسبية احتيالية.

الحالة الثانية: انخفاض هامش النقدية الزائدة: وهذا يعني زيادة الدخل المعدل الناتج من عمليات التشغيل المستمرة ويصبح أكبر من التدفق النقدي التشغيلي المعدل ، مما يدل علي وجود ممارسات محاسبية احتيالية لزيادة الدخل.

الحالة الثالثة: ارتفاع هامش النقدية الزائدة: وهذا يعني زيادة معدل نمو التدفق النقدي التشغيلي بمعدل أسرع من معدل نمو الدخل الناتج من عمليات التشغيل المستمرة وهذا يدل علي وجود ممارسة محاسبية احتيالية لتخفيض الدخل.

الجزء الثاني
الدراسة الميدانية

أولا: مجتمع وعينة الدراسة:

انطلاقاً من الدور الهام الذي تقوم به البنوك التجارية في تنشيط حركة الاستثمارات وتسهيل عمليات الإقراض، وقدرتها على تنشيط عمليات التبادل التجاري، ونظراً لما تحتاجه هذه البنوك من بيانات ومعلومات تساعد الإدارة في اتخاذ قراراتها برشد وعقلانية لاسيما في مجال منح الائتمان المصرفي، إضافة إلى وجوب معرفة الوضع المالي الحقيقي للعملاء للاطمئنان إلى سلامة وضعهم وقدرتهم على سداد التزاماتهم وعدم تقديمهم لبيانات غير حقيقية أو بيانات يشوبها بعض التضليل، وضرورة سرعة استجابة البنوك التجارية للتطورات التكنولوجية والتغيرات البيئية للمحافظة على قدرتها التنافسية العالمية جاء اختيار مسئولي الائتمان في قطاع البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية مجتمعا لهذه الدراسة، وقد بلغ عدد المصارف التجارية العاملة في المملكة بنهاية عام ٢٠٠٩ عشرون مصرفاً بما في ذلك فروع كل من: بنك الكويت الوطني، ودويتشه بنك، وبنك مسقط، وبنك البحرين الوطني، وبنك جي بي مورغان (مؤسسة النقد العربي السعودي: ٢٠١٠)، وقد تم إرسال ٨٠ إستبانة لكل المصارف وذلك بواقع ٤ إستبانات لكل مصرف، موزعة بين أربع فئات مختلفة تعمل في إدارات الائتمان وتشمل المديرين ونواب المديرين ومحللي الائتمان ومحاسبين، وقد تم الرد على ٧١ استبانه وذلك بنسبة ردود ٨٨,٧٥ ٪ الأمر الذي يعزز الثقة في تحليل هذه الاستبانات.

ثانيا: أساليب جمع البيانات:

تم الرجوع إلى العديد من الأبحاث والدراسات المنشورة في الدوريات والمجلات العلمية ذات الصلة بموضوع البحث، كما قام الباحثان بتصميم استبانه

خاصة بهذه الدراسة بالاستناد إلى الإطار النظري والدراسات السابقة، وتكونت الاستبانة من خمسة أقسام، هدف الأول منهما إلى جمع بيانات عامة عن عينة الدراسة (الوظيفة، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة).كما هدف القسم الثاني إلى قياس مدى إدراك مسئولي الائتمان في البنوك التجارية السعودية لمفهوم المحاسبة الخلاقة، وهدف القسم الثالث إلي قياس مدى إدراك مسئولي الائتمان لإجراءات المحاسبة الابتكارية، وهدف القسم الرابع إلي قياس مدى إدراك مسئولي الائتمان لمخاطر المحاسبة الابتكارية، وهدف القسم الأخير إلي قياس مدى إدراك مسئولي الائتمان لكيفية مواجهة إجراءات المحاسبة الابتكارية.

ثالثا : أساليب تحليل البيانات:

لأغراض تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم استخدام عدة أساليب إحصائية مثل الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على خصائص عينة الدراسة وللتعرف على مدى إدراك مسئولي الائتمان في البنوك التجارية السعودية لإجراءات المحاسبة الخلاقة وقدرتهم على مواجهتها، كما تم استخدام اختبار **F-Test** لعينة واحدة لاختبار فرضيات الدراسة، وذلك لتحديد معنوية الفروق بين الإجابات المختلفة ، كما تم استخدام اختبار الصدق والثبات **Cronbach Alpha** والذي بلغ ٨٣,٨ ٪ مما يدعم الثقة في بيانات الاستبيان.

رابعا : خصائص عينة الدراسة:

١- توزيع العينة حسب الوظيفة:

يبين الجدول التالي توزيع العينة حسب الوظيفة التي يشغلها مسئولو الائتمان حيث أمكن حصر الوظائف من واقع الاستبيانات في ثلاث فئات هي مدير ائتمان ونائب مدير ائتمان ومحلل مالي:

جدول رقم (١)توزيع العينة حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة٪
مدير ائتمان	٤٢	٥٩,٢
نائب مدير ائتمان	١	١,٤
محلل مالي	٢٨	٣٩,٤
الاجمالي	٧١	١٠٠,٠

ويتضح من الجدول السابق أن العينة تضمنت ٤٢ مديرا بنسبة ٥٩,٢٪ ، و ٢٨ محللا ماليا بنسبة ٣٩,٤٪ ، ونائب مدير واحد فقط بنسبة ١,٤٪ ، وهذا يؤكد أن هذه العينة تملك اتخاذ قرارات ائتمانية مما يثري موضوع الدراسة.

٢- توزيع العينة حسب المؤهل:

يبين الجدول التالي توزيع العينة حسب مؤهلهم الدراسي :

جدول رقم (٢) توزيع العينة حسب المؤهل الدراسي

المؤهل	التكرار	النسبة٪
بكالوريوس	٢٧	٣٨,٠
ماجستير	٤٤	٦٢,٠
دكتوراه	–	–
الاجمالي	٧١	١٠٠

ويتضح من الجدول السابق أن ٢٧ مسئولا من مسئولي الائتمان حاصلون علي بكالوريوس بنسبة ٣٨٪ ، وأن ٤٤ مسئولا حاصلون علي الماجستير بنسبة ٦٢٪ ،

وقد يكون هناك من هو حاصل علي الدكتوراه إلا أنه لم يرد ضمن الاستبيانات الصالحة.

٣- توزيع العينة حسب سنوات الخبرة:

يبين الجدول التالي توزيع العينة حسب سنوات الخبرة التي أمضوها كمسئولي ائتمان:

جدول رقم (٣) توزيع العينة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة٪
من ٦ إلي أقل من ٩	١	١,٤
من ٩ إلي أقل من ١٢	٤	٥,٦
١٢ سنة فأكثر	٦٦	٩٣,٠
الاجمالي	٧١	١٠٠,٠

ويتضح من الجدول السابق أن ٦٦ مسئولاً من مسئولي الائتمان في هذه العينة لديهم خبرة ١٢ سنة فأكثر بنسبة ٩٣٪ ، وأن أربعة منهم خبرتهم من ٩ سنوات إلي أقل من ١٢ سنة وذلك بنسبة ٥,٦٪ ، وأن مسئولا واحدا فقط من مسئولي الائتمان في العينة لديه خبرة أقل من ٩ سنوات بنسبة ١,٤٪ ، وهذا يؤدي إلي الاطمئنان والاعتماد علي هذه الإجابات.

خامساً: اختبارات الفروض:

اختبار الفرض الأول: «لا يدرك مسئولو الائتمان في البنوك السعودية مفهوم المحاسبة الإبتكارية». تم ذكر عدة مترادفات للمحاسبة الابتكارية مثل المحاسبة الخلاقة والمحاسبة الاحتيالية والمحاسبة الابتداعية وإدارة الأرباح، ويوضح الجدول

التالي نتائج الاستقصاء حول مدي إدراكهم لمفهوم المحاسبة الابتكارية من وجهة نظر مسئولي الائتمان:

جدول رقم (٤) مدي إدراك مسئولي الائتمان لمفهوم المحاسبة الابتكارية

م	المفهوم	الوسط الفعلي	الوسط الفرضي	الإنحراف المعياري	مستوي المعنوية
١	المحاسبة الإبتكارية	٤,٧٤٦٥	٣	٠,٧٣١٣	٠,٠١٦
٢	المحاسبة الخلاقة	٣,٠١٤١	٣	١,٥٩٠١	٠,٦٠٧
٣	المحاسبة الاحتيالية	٤,٧٤٦٥	٣	٠,٧٣١٣	٠,٠١٦
٤	المحاسبة الابتداعية	٣,٨٥٩٢	٣	١,٤٣٧٢	٠,٠١٨
٥	إدارة الأرباح	٣,١١٢٧	٣	١,٥٥٤٣	٠,٨٨٢

ويلاحظ أن مستوي المعنوية أكبر من ٠,٠٥ بالنسبة لمفاهيم المحاسبة الابتكارية، ومترادفاتها الخمسة، وهذا يعني رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل وهو أنهم يدركون مفهوم المحاسبة الإبتكارية ، وكذلك المترادفات المختلفة لهذا المصطلح.

اختبار الفرض الثاني: «لا يدرك مسئولو الائتمان في البنوك السعودية إجراءات المحاسبة الابتكارية». تم وضع مجموعة من الإجراءات المحتملة التي قد يتبعها المحاسبون لممارسة المحاسبة الابتكارية ، وذلك لمعرفة مدى إدراك هؤلاء المسئولون لها وكانت إجاباتهم علي النحو الذي يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (٥) مدي إدراك مسئولي الائتمان لإجراءات المحاسبة الابتكارية

م	الإجراء	الوسط الفعلي	الوسط الفرضي	الإنحراف المعياري	مستوي المعنوية
١	التأثير على بند الإيرادات	٣,٠٠	٣	٠,٥١٥٧	٠,٠٥٤
٢	التأثير على بند تكلفة المبيعات	٣,٠٠	٣	٠,٥١٥٧	٠,٠٥٤
٣	التأثير على بند المصروفات التشغيلية	٤,٠٠	٣	٠,٤٩٥٠	٠,٠٠٠
٤	التأثير على بنود المكاسب الاستثنائية وغير العادية	١,٠٠	٣	١,٧٦٢٥	٠,٠٠٠
٥	التأثير على بند النقدية	١,٠٠	٣	١,٧٦٢٥	٠,٠٠٠
٦	التأثير على بنود الاستثمارات	١,٠٠	٣	١,٧٦٩٥	٠,٠٠٠
٧	التأثير على بند المخزون	٤,٠٠	٣	٠,٣٣٥١	٠,٢٥٣
٨	التأثير على بند المدينون	٤,٠٠	٣	٠,٣٣٥١	٠,٢٥٣
٩	التأثير على بند الأصول الثابتة	٤,٠٠	٣	٠,٣٣٥١	٠,٢٥٣
١٠	التأثير على بند الالتزامات المتداولة	٣,٠٠	٣	٠,٥١٥٧	٠,٠٥٤
١١	التأثير على بند الالتزامات طويلة الأجل	٣,٠٠	٣	٠,٥١٥٧	٠,٠٥٤

ويلاحظ أن مستوي المعنوية أقل من ٠,٠٥ بالنسبة لإدراك مسئولي الأتمان لإجراءات المحاسبة الابتكارية المتعلقة بالتأثير على بند المصروفات التشغيلية، والتأثير على بنود المكاسب الاستثنائية وغير العادية، والتأثير على بند النقدية، والتأثير على بنود الاستثمارات، وهذا يدل على أن مستوي المعنوية هنا جوهرياً، وهذا يدل على أنهم لا يدركون هذه الإجراءات، ولكن مستوي المعنوية أكبر من ٠,٠٥ في باقي إجراءات المحاسبة الإبتكارية أي أنه ليس جوهرياً، وتمثل هذه الإجراءات (٧) إجراءات من (١١) إجراء وبذلك يمكن القول بأنهم يدركون

غالبية هذه الإجراءات مما يؤكد الفرض البديل وهو أنهم يدركون إجراءات المحاسبة الإبتكارية.

اختبار الفرض الثالث: «لا يدرك مسئولو الائتمان في البنوك السعودية مخاطر المحاسبة الابتكارية». تم وضع مجموعة من المخاطر المحتملة لممارسة المحاسبة الابتكارية ، وذلك لمعرفة مدى إدراك هؤلاء المسئولين لها وكانت إجاباتهم على النحو الذي يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (٦) مدي إدراك مسئولي الائتمان لمخاطر المحاسبة الابتكارية

م	المخاطر	الوسط الفعلي	الوسط الفرضي	الإنحراف المعياري	مستوي المعنوية
١	نتائج أعمال غير صادقة	٤,٦٥٣٤	٣	٠,٤٩٩٥	٠,٠١٨
٢	مراكز مالية غير صادقة	٤,٥٧٧٥	٣	٠,٤٩٧٥	٠,٠٠٧
٣	ضمانات غير سليمة	٣,١٦٩٠	٣	١,٣٧٣١	٠,٠٠٠
٤	الحصول على قروض أكثر من اللازم	٤,٥٩١٥	٣	٠,٤٩٥٠	٠,٠٠٢
٥	عدم صدق المؤشرات المالية	٤,٨٤٥١	٣	٠,٣٦٤٤	٠,٠٥٨
٦	التأثير على أسعار الأسهم	٤,٥٦٣٤	٣	٠,٤٩٩٥	٠,٠١٨

ويلاحظ أن مستوى المعنوية أقل من ٠,٠٥ بالنسبة لمدي إدراك مسئولي الأئتمان لمخاطر المحاسبة الإبتكارية التي تؤدي إلى حصول العملاء على قروض أكثر من اللازم وبضمانات غير سليمة ، ولكن مستوي المعنوية أكبر من ٠,٠٥ في باقي المخاطر الناتجة عن ممارسة المحاسبة الابتكارية، وبذلك يمكن رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل وهو أنهم يدركون مخاطر المحاسبة الإبتكارية حيث يدركون أربع أنواع من المخاطر من ستة مخاطر.

اختبار الفرض الرابع: «لا يدرك مسئولي الائتمان في البنوك السعودية كيفية مواجهة إجراءات المحاسبة الابتكارية». تم وضع مجموعة من الإجراءات التي يمكن إتباعها لمواجهة المحاسبة الابتكارية، وذلك لمعرفة مدى إدراك هؤلاء المسئولين لها وكانت إجاباتهم على النحو الذي يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (٧) مدي إدراك مسئولي الائتمان لمخاطر المحاسبة الابتكارية

م	الإجراء	الوسط الفعلي	الوسط الفرضي	الإنحراف المعياري	مستوي المعنوية
١	التأكد من عدم صورية الإيرادات	٢,٩٠١٤	٣	١,٢٨٩٠	٠,٠٠٠
٢	مراجعة المكاسب الاستثنائية وغير العادية	٤,٨٧٣٢	٣	٠,٣٣٥١	٠,٢٥٣
٣	التحقق من شروط البيع وثباتها	٣,١٨٣١	٣	١,٣٨٦٨	٠,٠٠٠
٤	مراجعة مستندات الشحن	٢,٠٤٢٣	٣	١,٢٤٧١	٠,٢٣١
٥	الاطلاع على رأي مدقق الحسابات	٤,٨٥٩٢	٣	٠,٣٨٩٠	٠,١٦٩
٦	مراجعة طرق تقييم المخزون	٣,٤٢٢٥	٣	١,٥٩١٦	٠,٠٠٠
٧	التأكد من عدم صورية المصروفات	٢,٥٧٧٥	٣	١,٠٥١٠	٠,٠٠٠
٨	التأكد من صحة تبويب المصروفات	٣,٠٨٤٥	٣	١,٥٣٧٦	٠,٠٠٠
٩	اطلاع على رأي المدقق في الإهلاك	٤,٥٦٣٤	٣	٠,٥٢٧٣	٠,٠٢٥
١٠	التأكد من صحة تقييم الأصول	٤,٢٨١٧	٣	٠,٨٩٧٣	٠,٠٠٠
١١	التأكد من صحة تقييم الخصوم	٣,١٤٠٨	٣	١,٥٥١٩	٠,٠٠٠
١٢	إعادة احتساب المؤشرات المالية	٣,٦٦٢٠	٣	١,٧٦٤٣	٠,٠٠٠
	المتوسط العام	٣,٢٦٤١			

ويلاحظ على الجدول السابق أن مستوي المعنوية جوهري (أقل من ٠,٠٥) عند (٧) إجراءات من إجراءات المحاسبة الإبتكارية وهي الإجراءات (١، ٦، ٧، ٨، ١٠، ١١، ١٢) مما يدل علي عدم إدراك مسئولي الإئتمان لهذه الإجراءات وهذا يثبت الفرض الرابع القائل بأنهم لا يدركون إجراءات المحاسبة الإبتكارية .

اختبار الفرض الخامس: «لا توجد فروق جوهرية بين إجابات مسئولي الائتمان فيما يتعلق بإدراكهم كيفية مواجهة ممارسات المحاسبة الابتكارية». ولمعرفة ما إذا كانت هناك اختلافات جوهرية بين إجاباتهم فيما يتعلق بكيفية مواجهة المحاسبة الخلاقة سوف يتم بيان مدي معنوية هذه الفروق بالنسبة لمتغير الوظيفة والمؤهل والخبرة على النحو التالي:

جدول رقم (٨) يبين إدراك مسئولي الائتمان لكيفية مواجهة المحاسبة الابتكارية طبقاً للوظيفة

م	الإجراء		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
١	التأكد من عدم صورية الإيرادات	Between Groups	12.477	2	6.238	4.085	.021
		Within Groups	103.833	68	1.527		
		Total	116.310	70			
٢	مراجعة المكاسب الاستثنائية وغير العادية	Between Groups	1.169	2	.584	5.939	.004
		Within Groups	6.690	68	9.839E-02		
		Total	7.859	70			
٣	التحقق من شروط البيع وثباتها	Between Groups	36.501	2	18.250	12.648	.000
		Within Groups	98.119	68	1.443		
		Total	134.620	70			
٤	مراجعة مستندات الشحن	Between Groups	9.826	2	4.913	3.373	.040
		Within Groups	99.048	68	1.457		
		Total	108.873	70			
٥	الاطلاع علي رأي مدقق الحسابات	Between Groups	4.877	2	2.439	29.020	.000
		Within Groups	5.714	68	8.403E-02		
		Total	10.592	70			
٦	مراجعة طرق تقييم المخزون	Between Groups	77.324	2	38.662	26.290	.000
		Within Groups	100.000	68	1.471		
		Total	177.324	70			

م	الإجراء		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
٧	التأكد من عدم صورية المصروفات	Between Groups	23.991	2	11.995	15.294	.000
		Within Groups	53.333	68	.784		
		Total	77.324	70			
٨	التأكد من صحة تبويب المصروفات	Between Groups	103.017	2	51.508	56.062	.000
		Within Groups	62.476	68	.919		
		Total	165.493	70			
٩	الاطلاع علي رأي المدقق في الإهلاك	Between Groups	3.251	2	1.625	6.816	.002
		Within Groups	16.214	68	.238		
		Total	19.465	70			
١٠	التأكد من صحة تقييم الأصول	Between Groups	49.676	2	24.838	252.445	.000
		Within Groups	6.690	68	9.839E-02		
		Total	56.366	70			
١١	التأكد من صحة تقييم الخصوم	Between Groups	.973	2	.486	.197	.821
		Within Groups	167.619	68	2.465		
		Total	168.592	70			
١٢	إعادة احتساب المؤشرات المالية	Between Groups	38.244	2	19.122	7.238	.001
		Within Groups	179.643	68	2.642		
		Total	217.887	70			

ويتضح من الجدول السابق أنه لا توجد فروق جوهرية بين آراء مسئولي الائتمان ـ طبقاً لوظائفهم ـ فيما يتعلق بإدراكهم لكيفية مواجهة إجراءات المحاسبة الابتكارية من خلال قيامهم بالتأكد من عدم صورية الإيرادات، ومراجعة مستندات الشحن، والتأكد من صحة تقييم الخصوم حيث كان مستوي المعنوية أكبر من ٠,٠٥ ، ولكن كانت الفروق بين إجاباتهم جوهرية فيما يتعلق بباقي أساليب مواجهة المحاسبة الابتكارية وعددها ١٢ أسلوب، وأن هذه الاختلافات ترجع إلى طبيعة وظائف المستجيبين ، أما فيما يتعلق بآرائهم طبقا لمؤهلاتهم فقد تم وضع مجموعة من الأساليب المحتملة أو الإجراءات اللازمة لمواجهة المحاسبة الابتكارية، وذلك لمعرفة مدى إدراك هؤلاء المسئولون لها طبقا لمؤهلاتهم وكانت إجاباتهم على النحو الذي يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (٩) يبين إدراك مسئولي الائتمان لكيفية مواجهة المحاسبة الابتكارية طبقا للمؤهل

م	الإجراء		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
١	التأكد من عدم صورية الإيرادات	Between Groups	77.212	1	77.212	92.804	.000
		Within Groups	57.407	69	.832		
		Total	134.620	70			
٢	مراجعة المكاسب الاستثنائية وغير العادية	Between Groups	2.254	1	2.254	1.459	.231
		Within Groups	106.620	69	1.545		
		Total	108.873	70			
٣	التحقق من شروط البيع وثباتها	Between Groups	.289	1	.289	1.932	.169
		Within Groups	10.303	69	.149		
		Total	10.592	70			
٤	مراجعة مستندات الشحن	Between Groups	123.230	1	123.230	157.186	.000
		Within Groups	54.094	69	.784		
		Total	177.324	70			
٥	الاطلاع علي رأي مدقق الحسابات	Between Groups	30.502	1	30.502	44.951	.000
		Within Groups	46.822	69	.679		
		Total	77.324	70			
٦	مراجعة طرق تقييم المخزون	Between Groups	96.974	1	96.974	97.656	.000
		Within Groups	68.519	69	.993		
		Total	165.493	70			
٧	التأكد من عدم صورية المصروفات	Between Groups	1.371	1	1.371	5.226	.025
		Within Groups	18.094	69	.262		
		Total	19.465	70			
٨	التأكد من صحة تبويب المصروفات	Between Groups	9.181	1	9.181	13.426	.000
		Within Groups	47.185	69	.684		
		Total	56.366	70			
٩	الاطلاع علي رأي المدقق في الإهلاك	Between Groups	85.406	1	85.406	70.842	.000
		Within Groups	83.185	69	1.206		
		Total	168.592	70			
١٠	التأكد من صحة تقييم الأصول	Between Groups	179.955	1	179.955	327.340	.000
		Within Groups	37.933	69	.550		
		Total	217.887	70			
١١	التأكد من صحة تقييم الخصوم	Between Groups	77.212	1	77.212	92.804	.000
		Within Groups	57.407	69	.832		
		Total	134.620	70			
١٢	إعادة احتساب المؤشرات المالية	Between Groups	2.254	1	2.254	1.459	.231
		Within Groups	106.620	69	1.545		

ويلاحظ من الجدول السابق أن الفروق بين الإجابات كانت جوهرية إلا فيما يتعلق بقيامهم بمراجعة المكاسب الاستثنائية وغير العادية، والتحقق من شروط البيع وثباتها، وإعادة احتساب المؤشرات المالية التي يتم على أساسها منح الائتمان، كما تم وضع مجموعة من الأساليب المحتملة لمواجهة المحاسبة الابتكارية، وذلك لمعرفة مدى إدراك هؤلاء المسئولون لها طبقا لخبرتهم وكانت إجاباتهم على النحو الذي يوضحه الجدول التالي:

جدول (١٠) يبين كيفية مواجهة المحاسبة الابتكارية طبقا للخبرة

م	الإجـــــــــراء		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
١	التأكد من عدم صورية الإيرادات	Between Groups	3.589	2	1.795	.931	.399
		Within Groups	131.030	68	1.927		
		Total	134.620	70			
٢	مراجعة المكاسب الاستثنائية وغير العادية	Between Groups	20.616	2	10.308	7.942	.001
		Within Groups	88.258	68	1.298		
		Total	108.873	70			
٣	التحقق من شروط البيع وثباتها	Between Groups	3.137	2	1.569	14.308	.000
		Within Groups	7.455	68	.110		
		Total	10.592	70			
٤	مراجعة مستندات الشحن	Between Groups	1.794	2	.897	.347	.708
		Within Groups	175.530	68	2.581		
		Total	177.324	70			
٥	الاطلاع على رأي مدقق الحسابات	Between Groups	10.885	2	5.442	5.570	.006
		Within Groups	66.439	68	.977		
		Total	77.324	70			
٦	مراجعة طرق تقييم المخزون	Between Groups	.872	2	.436	.180	.836
		Within Groups	164.621	68	2.421		
		Total	165.493	70			
٧	التأكد من عدم صورية المصروفات	Between Groups	1.707	2	.854	3.269	.044
		Within Groups	17.758	68	.261		
		Total	19.465	70			
٨	التأكد من صحة تبويب المصروفات	Between Groups	.427	2	.213	.259	.772
		Within Groups	55.939	68	.823		
		Total	56.366	70			

٩	الاطلاع على رأي المدقق في الإهلاك	Between Groups	3.970	2	1.985	.820	.445
		Within Groups	164.621	68	2.421		
		Total	168.592	70			
١٠	التأكد من صحة تقييم الأصول	Between Groups	1.948	2	.974	.307	.737
		Within Groups	215.939	68	3.176		
		Total	217.887	70			
١١	التأكد من صحة تقييم الخصوم	Between Groups	3.589	2	1.795	.931	.399
		Within Groups	131.030	68	1.927		
		Total	134.620	70			
١٢	إعادة احتساب المؤشرات المالية	Between Groups	20.616	2	10.308	7.942	.001
		Within Groups	88.258	68	1.298		
		Total	108.873	70			

ويتضح من الجدول السابق أنه لا يوجد خلاف جوهري في الرأي حول بعض الأساليب التي يمكن إتباعها لمواجهة أساليب المحاسبة الابتكارية مثل التأكد من عدم صورية الإيرادات، ومراجعة مستندات الشحن، ومراجعة طرق تقييم المخزون، والتأكد من صحة تبويب المصروفات، والاطلاع على رأي مدقق الحسابات، والتأكد من صحة تقييم الأصول والخصوم، إلا أن هناك خلاف في الرأي حول بعض هذه الأساليب مثل مراجعة المكاسب الاستثنائية وغير العادية، والتحقق من شروط البيع وثباتها.

ويمكن تلخيص النتائج المتعلقة بالفرض الخامس في الجدول التالي:

المتغير	إجمالي عدد الأساليب	الفروق غير الجوهرية	الفروق الجوهرية
الوظيفة	١٢	٣	٩
المؤهل	١٢	٤	٧
الخبرة	١٢	٨	٣

ويتضح من الجدول السابق أن هناك فروقاً جوهرية فيما يتعلق بالأساليب المستخدمة لمواجهة المحاسبة الابتكارية وأن هذه الفروق تقل كلما زادت خبرة مسئولي الائتمان في البنوك السعودية وبالتالي يتم رفض الفرض الخامس وقبول الفرض البديل وهو أن الفروق بين الإجابات هي فروق جوهرية .

سادساً: الخلاصة والنتائج والتوصيات

تناول هذا البحث تقييم مدى إدراك مسئولي الائتمان في البنوك السعودية لإجراءات المحاسبة الإبتكارية وذلك من خلال تبويبه إلى قسمين: تناول القسم الأول الإطار العام للبحث وتناول الدراسات السابقة ومفهوم المحاسبة الابتكارية، وأساليبها وأسباب اللجوء إليها، والضوابط الأخلاقية لها، وأساليب الحد منها ونماذج الكشف عن ممارستها. وتناول القسم الثاني الدراسة الميدانية على البنوك السعودية وتناول مجتمع وعينة الدراسة، أساليب جمع البيانات، أساليب تحليل البيانات، خصائص عينة الدراسة، اختبارات الفروض.

ومن خلال البحث تم التوصل للنتائج التالية:

أولاً: «يطلق مصطلح المحاسبة الخلاقة على بعض الإجراءات المحاسبية التي تلجأ إليها إدارات الشركات في بعض الأحيان سعياً وراء إحداث تحسين صوري (غير حقيقي) إما في ربحيتها أو في مركزها المالي وذلك عن طريق الاستفادة من تعدد البدائل **Alternatives** المتوفرة في السياسات المحاسبية التي يمكن للمنشأة إتباعها في مجالات أساليب القياس والإفصاح المتبعة في إعداد القوائم المالية. مما يؤثر سلباً على نوعية **Quality** الأرقام التي تظهرها تلك القوائم سواء بالنسبة للأرباح أو بالنسبة للمركز المالي ومن ثم على مصداقية النسب المالية».

ثانياً: أن المحاسبة الإبتكارية قد تكون مقبولة من الناحية الأخلاقية في الحالات الآتية:

أ – أن لا يؤدي ذلك إلى مشاكل للمنشأة مستقبلا.

ب– أن لا يحتاج الأسلوب المستخدم إلي الاستعانة بأطراف خارجية أخرى.

ج– ألا يخالف الأسلوب المستخدم المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

د– أن تستمر المنشأة في استخدامه خلال مجموعة من الفترات المتتابعة.

ثالثاً: هناك أكثر من تبويب لأساليب المحاسبة الابتكارية التي يمكن أن يلجأ إليها المحاسبون ، ويمكن حصرها في الأساليب التالية:

أ– استغلال قواعد الرسملة.

ب– استغلال التقدير الشخصي.

ج – إجراء صفقات وهمية(صورية.

د– التلاعب في توقيت الصفقات الحقيقية.

هـ – التغيير في التقديرات المحاسبية.

رابعاً: هناك العديد من الأسباب التي تجعل المديرين والمحاسبين يلجأون إلى أساليب المحاسبة الابتكارية ومن هذه الأساليب ما يلي:

١– تمهيد الدخل.

٢– تحسين صورة الإدارة.

٣– إثبات صدق التنبؤات.

٤– تحسين الأداء المالي للمنشأة.

٥– التأثير علي القرارات الحكومية.

٦– زيادة مكافآت المديرين.

٧–زيادة المنفعة المترتبة علي عقود المشاركة في الأرباح.

٨–التهرب من الضرائب.

خامساً: من الإشارات التحذيرية **Warning Signs** التي تشير إلى وجود آثار لممارسة المحاسبة الإبتكارية ما يلي:

١- وجود تدفقات نقدية لا ترتبط بالأرباح العادية للمنشأة.

٢- وجود حسابات عملاء لا علاقة لها بالإيرادات.

٣- وجود مخصصات للديون المشكوك فيها لا ترتبط بحسابات المدينين.

٤- وجود أرباح تتفق بدقة وبصفة دائمة مع توقعات المحللين الماليين.

سادساً: يمكن للمراجع الخارجي القيام باتخاذ مجموعة من الخطوات التي تساهم في الحد من ممارسة المحاسبة الابتكارية ومن هذه الخطوات ما يلي :

١- التعرف علي ما إذا كان العميل من الممارسين للمحاسبة الابتكارية أم لا.

٢- تحميل العملاء المشهورين بممارسة المحاسبة الابتكارية بأتعاب أكبر.

٣- زيادة الجهد المبذول لاكتشاف المحاسبة الابتكارية.

٤- الاستفسار عن أي تعديلات في القوائم المالية.

سابعاً: تتوقف طريقة مواجهة أساليب المحاسبة الابتكارية على الأسلوب المتبع في هذه الممارسة ، وقد حاول المهتمون بكبح المحاسبة الابتكارية مواجهة ذلك من خلال ما يلي:

١- تطوير معايير المحاسبة الدولية والمحلية.

٢- وبالنسبة للصفقات الوهمية فيمكن القضاء عليها من خلال تطبيق مفهوم «الجوهر لا الشكل».

٣- التأكد من صحة توقيت الصفقات الحقيقية.

٤- التركيز علي منهج الرقابة.

٥- توفير حماية حقيقية للممارسين الشرفاء الذين يتصدون للمحاسبة الابتكارية.

٦- توفير الاستقلال اللازم للمراجع الداخلي الذي يستطيع مواجهة هذه الإجراءات غير الأخلاقية، وضمان عدم تعرضه لضغوط من الإدارة في هذا الشأن.

٧- إعادة النظر في طرق تعيين وعزل مراجع الحسابات الخارجي.

٨- وضع معايير أخلاقية جديدة خاصة للحد من المحاسبة الابتكارية.

ثامناً: يمكن للمدقق أو المحلل المالي أن يكتشف وجود ممارسة للمحاسبة الابتكارية من خلال قيامه باستخدام الإجراءات التحليلية أو ما يطلق عليها المراجعة التحليلية أو أساليب الفحص التحليلي، إلا أن هذه الأساليب لم تعد ملائمة في ظل التطورات الاقتصادية المتلاحقة وظهور العديد من المعاملات المعقدة ووجود العديد من البدائل في المعايير المحاسبية التي يمكن تطبيقها، ولذلك يفضل الباحث الاستعانة بالنماذج الحديثة التي تساعد في كشف هذه الممارسات

١- تم رفض الفرض الأول وهو أن مسئولي الائتمان في البنوك السعودية لا يدركون مفهوم المحاسبة الابتكارية، وقبول الفرض البديل وهو أنهم يدركون مفهوم المحاسبة الإبتكارية.

٢- تم رفض الفرض الثاني وهو أن مسئولي الائتمان في البنوك السعودية لا يدركون إجراءات المحاسبة الابتكارية، وقبول الفرض البديل وهو أنهم يدركونها.

٣- تم رفض الفرض الثالث وهو أن مسئولي الائتمان في البنوك السعودية لا يدركون مخاطر المحاسبة الابتكارية، وقبول الفرض البديل وهو أنهم يدركونها.

٤- تم إثبات الفرض الرابع وهو أن مسئولي الائتمان في البنوك السعودية لا يدركون كيفية مواجهة إجراءات المحاسبة الابتكارية.

٥- أن هناك فروقاً جوهرية فيما يتعلق بالأساليب المستخدمة لمواجهة المحاسبة الابتكارية وأن هذه الفروق تقل كلما زادت خبرة مسئولي الائتمان في البنوك السعودية وبالتالي يتم رفض الفرض الخامس وقبول الفرض البديل وهو أن الفروق بين الإجابات هي فروق جوهرية.

وبناء على النتائج السابقة فإن الباحث يوصي بما يلي:

أولاً: ضرورة إعطاء مسئولي الائتمان في البنوك السعودية لدورات تدريبية في المحاسبة الابتكارية وأساليبها وكيفية مواجهتها.

ثانياً: ضرورة إعطاء المراجع الداخلي للشركات والمؤسسات المختلفة الاستقلال الكافي الذي يمكنه من اكتشاف المحاسبة الابتكارية.

ثالثاً: ضرورة توفير المناخ الذي يمكن المراجع الداخلي من التقرير عن المحاسبة الابتكارية إن وجدت.

رابعاً: ضرورة التأهيل العلمي والعملي لمسئولي الائتمان بالقدر الذي يمكنهم من اكتشاف ومواجهة أساليب المحاسبة الابتكارية.

خامساً: ضرورة قيام المراجع الخارجي باتخاذ مجموعة من الخطوات التي تساهم في الحد من ممارسة المحاسبة الابتكارية ومن هذه الخطوات ما يلي:

١- التعرف علي ما إذا كان العميل من الممارسين للمحاسبة الابتكارية أم لا.

٢- تحميل العملاء المشهورين بممارسة المحاسبة الابتكارية بأتعاب أكبر.

٣- زيادة الجهد المبذول لاكتشاف المحاسبة الابتكارية.

٤- الاستفسار عن أي تعديلات في القوائم المالية.

سادساً: ضرورة اهتمام المنظمات المهنية بنشر الاتجاهات الحديثة في المحاسبة والمراجعة، بالشكل الذي يزيد من التأهيل العلمي والعملي لأعضاء تلك المنظمات.

سابعاً: ضرورة اهتمام المنظمات المهنية وبورصات الأوراق المالية بإيجاد آلية سليمة لوجود لجان المراجعة في المنشآت المختلفة وخاصة شركات المساهمة التي تتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية ووضع القواعد والضوابط التي تلزم هذه الشركات بها.

مراجع البحث

أولاً: المراجع العربية:

١- أحمد، سامح محمد رضا رياض، **«دور المراجعة الداخلية في كشف ممارسات المحاسبة الاحتيالية في ضوء التطورات الاقتصادية المعاصرة»**، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة حلوان ، القاهرة ، ٢٠٠٨م.

٢- الطنبلي، سمير، **«دراسة تحليلية لمسئولية المراجع عن الممارسات المحاسبية الابتداعية»**، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، كلية التجارة – جامعة بني سويف ، العدد الأول ، مارس ٢٠٠٦م.

٣- أبو طالب، يحي محمد، **«المحاسبة الدولية وفقا لأحدث إصدارات معايير المحاسبة المصرية المعدة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية في إطار نظرية المحاسبة»**، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٩م.

٤- المخيزيم، عبدالرحمن، **«دور المدقق في التحقق من ممارسات المحاسبة الإبداعية»**، ديوان المحاسبة ، الكويت ، مايو ، ٢٠٠٨م.

٥- الخشاوي، علي محمود ومحسن ناصر الدوسري، **«المحاسبة الإبداعية ودور المدقق في التحقق من ممارساتها ونتائجها»**، ديوان المحاسبة، الكويت، ٢٠٠٨م.

٦- حمدان، علام محمد موسي، **«دور التدقيق الخارجي في التنبؤ بالأزمات المالية»**، كلية العلوم الإدارية والمالية – الجامعة الأهلية – مملكة البحرين، ٢٠١٠م.

٧- عيسى، سمير كامل محمد، **«أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح»**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية – جامعة الإسكندرية، العدد رقم (٢) ، المجلد رقم (٤٥)، يوليو ٢٠٠٨م.

٨- عسيري، عبدالله، **«ممارسة أساليب المحاسبة الخلاقة من قبل الشركات السعودية (دراسة ميدانية)»**، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، كلية التجارة – جامعة القاهرة (فرع بني سويف) ، العدد الأول ، مارس ٢٠٠٢م.

٩- مطر، محمد، **«التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية»**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ٢٠٠٠م .

١٠- مطر، محمد ولينداالحلبي، **«دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية»**، بدون ناشر، ٢٠٠٩م.

١١- مؤسسة النقد العربي السعودي، **التقرير السنوي السادس والأربعون**، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

ثانيا : المراجع الأجنبية:

1 - Amat, B.; Blake, A., and Dowds, R., " The Ethics of Creative Accounting", 2nd Edition, Prentice-Hall, Inc., New Jersey, 1999.

2 - A Wayne Avallnet ,"Anti-Fraud Controls: What Internal Auditors Need to Know", Internal Auditing; Jan/Feb 2010

3 - Baldo A. , "what s wright ? what s wrong ? Treasury and Risk management " , November 1995

4 - Chad Albercht and Conan Albercht," The nature of Financial Statement Fraud" , Internal Auditing: Jul/Aug 2008.

5 - Chad Albercht; Conan Albercht; Simon Donald; and Ricardo malagueno ,"Financial Statement Fraud: Learn From The mistakes of The U.S. or Follow in the Footsteps of its Errors", Internal Auditing; Mar/Apr 2008.

6 - Clikeman, Paul M. , "Where Auditors Fear to Tread: Internal Auditors Should be Proactive in Educating Companies the Perils of Earnings Management and in Searching for Signs of its Use", High Research, August 2003.

7 - Dahi , D. , "Management Turnover and Successor Accounting Discretion : Bank Loan Loss Provisions after Resignation Retirement, or Death ", Research in Accounting Regulation , 10, 2010.

8 - Emery m.,"New Zealand s new structure – an international comparison ", Accountants Journal , 73 , 2 , 1994.

9 - Fisher M. and Rosenzweig K., "Attitudes of students and accounting practitioners concerning the ethical acceptability of earnings management", Journal of Business Ethics ,14,1995.

10 - Glen D Moyes; C Richard baker ,"Factors influencing The use of red Flags To Detect Fraudulent Financial Reporting", Internal Auditing, may/June 2009.

11 - Garcia Benau M. A. and Humphrey C. , "Beyond the audit expectations gap : learning from the experiences of Britain and Spain", European Accounting Review, 1, 1992.

12 - Griffith , "Creative Accounting ", London : Sidgwick & Jackson, 1986.

13 - Healy , P. and Wahlen , J.M., "A Review of The Creative Accounting Literature and Its Implications for Standard Sitting", Accounting Horizons , 2009.

14 -Joan A Cezair , "How Internal Audit ca Be Effective In Combating Occupational Fraud." Internal Auditing; may/June 2009.

16 - Jeffrey S Zanzig and Dale L. Flesher ,"Internal Auditors Speak on Fraud case

17 - Leung ,F. and Cooper ,B., "Ethical dilemmas in accounting practice " , Australian Accountant , May 1995.

18 -Nicholas bahr; Zachary Luman; chad Albercht; and Benjamin Blau." The report On Fraudulent Financial Reporting: An Internal Audit perspective". Internal Auditing; sep/Oct 2010.

19 - Marquardt Carol A. and Wiedman , "How are Earning Managed ? An Examination Of Specific Accruals", Contemporary Accounting Research, Vol.21.No.2. , Summer 2004.

20 - Merchant K.A. and Rocknes J. , "The ethics of managing earning : an empirical investigation " , Journal of Accounting and Public Polky , 13 , 1994.

21 - Micheal Jameson , "Practical Guide to Creative Accounting " , London : Kogan page , 1988.

22- Mulford , C., & Comiskey , E., "Creative Cash Flow Reporting : Uncovering Sustainable Financial Performance , John Wiley & sons , New Jersey

23 - Naser k., "Creative Financial Accounting : Its Nature and Use", Hemel Hempstead : prentice Hall, 1993.

24 - Rahman A.R. and Penera M. , "Accounting and its environment in New Zealand ", John Wiley 1997.

25-Schilit H.M .,"Is it fraud or just slick Accounting" ,CEO Magazine,August,1997.

26- Scot, B. Jacobson and Pitman "Auditors and Earnings Management ", without publisher, 2005.

ملحق رقم (١)

قائمة الاستقصاء

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الأستاذ/.....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

يقوم الباحثان بعمل دراسة موضوعها " **تقييم مدى إدراك مسئولي الائتمان المصرفي في البنوك السعودية لإجراءات المحاسبة الابتكارية** "، ولذلك تأمل من سيادتكم الإجابة علي أسئلة هذا الاستبيان بكل دقة حتى يمكن تحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة ، وسوف تعامل الإجابات بسرية تامة ، ولن تستخدم سوى لأغراض البحث العلمي فقط.

ونشكر لسيادتكم حسن التعاون

الباحثان

أ. د/ناصر خليفة

د/إبراهيم اللحيدان

(A) القسم الأول:بيانات عامة:

(A1) الاسم .....(اختياري)

(A2)الوظيفة.....

(A3)المؤهل:

(A31)مؤهل متوسط ☐

(A32)فوق المتوسط ☐

(A33)بكالوريوس/ليسانس ☐

(A34)دبلوم عالي ☐

(A35)ماجستير ☐

(A36)دكتوراه ☐

(A4)سنوات الخبرة:

(A41) أقل من ٣ سنوات ☐

(A42) من ٣ إلى أقل من ٦ ☐

(A43) من ٦ إلى أقل من ٩ ☐

(A44) من ٩ إلى أقل من ١٢ ☐

(A45) ١٢ سنة فأكثر ☐

(B) القسم الثاني: مفهوم المحاسبة الابتكارية:

فيما يلي مجموعة من العبارات المتعلقة بمفهوم المحاسبة الابتكارية والمطلوب اختيار الإجابة التي تبين مدي وضوح هذا المصطلح بالنسبة لكم وذلك بوضع (/) أمام الإجابة التي تري أنها مناسبة:

الكود	المصطلح	مفهوم جدا	مفهوم	لا رأي	غير مفهوم	غير مفهوم على الإطلاق
B1	المحاسبة الابتكارية					
B2	المحاسبة الخلاقة					
B3	المحاسبة الاحتيالية					
B4	المحاسبة الابتداعية					
B5	إدارة الأرباح					

(C) القسم الثالث:إجراءات المحاسبة الابتكارية:

فيما يلي العبارات المتعلقة بإجراءات المحاسبة الابتكارية والمطلوب بيان مدى إدراكك لهذه الإجراءات وذلك بوضع علامة (/) أمام الإجابة التي تراها مناسبة:

الكود	الإجـــــــــــــــــراء	مفهوم جدا	مفهوم	لا رأي	غـــير مفهوم	غـير مفهـوم على الإطلاق
c1	التأثير على بند الإيرادات					
c2	التأثير على بند تكلفة المبيعات					
c3	التأثير على بند المصروفات التشغيلية					
c4	التأثير على بنود المكاسب الاستثنائية وغير العادية					
c5	التأثير على بند النقدية					
C6	التأثير على بنود الاستثمارات					
C7	التأثير على بند المدينون					
C8	التأثير على بند المخزون					
C9	التأثير على بند الأصول الثابتة					
C10	التأثير على بند الالتزامات المتداولة					
C11	التأثير على بند الالتزامات طويلة الأجل					

(D)القسم الرابع:مخاطر المحاسبة الخلاقة:

فيما يلي مجموعة من المخاطر المحتملة للمحاسبة الابتكارية والمطلوب بيان مدي موافقتك علي تلك المخاطر من خلال وضع علامة (/) أمام الإجابة التي تراها مناسبة:

الكود	المخاطر	موافق جدا	موافق	لا رأي	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
D1	نتائج أعمال غير صادقة					
D2	مراكز مالية غير صادقة					
D3	ضمانات غير سليمة					
D4	الحصول علي قروض أكثر من اللازم					
D5	عدم صدق المؤشرات المالية					
D6	التأثير علي أسعار الأسهم					
D7	أخري (أذكرها)....................					

(E)القسم الخامس:كيفية مواجهة إجراءات المحاسبة الخلاقة:

فيما يلي مجموعة من الإجراءات التي يمكنك القيام بها لمواجهة إجراءات المحاسبة الابتكارية والمطلوب تحدي بيان مدي موافقتك علي قيامك بهذه الإجراءات وذلك بوضع علامة (/) أمام الإجابة التي تراها مناسبة:

الكود	الإجراء	مفهوم جدا	مفهوم	لا رأي	غير مفهوم	غير مفهوم على الإطلاق
	أولا:كيفية مواجهة التأثير على الإيرادات					
E1	التأكد من عدم صورية الإيرادات					
E2	مراجعة المكاسب الاستثنائية وغير العادية					
E3	التحقق من شروط البيع وثباتها					
E4	مراجعة مستندات الشحن					
	ثانيا:كيفية مواجهة التأثير على التكاليف:					
E5	الاطلاع على رأي مدقق الحسابات					
E6	مراجعة طرق تقييم المخزون					
E7	التأكد من عدم صورية المصروفات					
E8	التأكد من صحة تبويب المصروفات					
E9	الاطلاع علي رأي المدقق في الإهلاك					
	ثالثا:كيفية مواجهة التأثير على المركز المالي:					
E10	التأكد من صحة تقييم الأصول					
E11	التأكد من صحة تقييم الخصوم					
E12	إعادة احتساب المؤشرات المالية					

مقترحات أخرى ترى إضافتها: